مجلة جامعة الملك سعود، م ٦، الآداب (٢)، ص ص٥١٣-٥٣١ (١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

الْمُطَاوَعَةُ: مَعْنَاهَا وأَوْزَانُها

صالح بن سليمان الوُهيبي

أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها،
كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(ورد بتاريخ ٢٩/١٠/١٤١٣هـ، وقُبل للنشر بتاريخ ٢٦/١٢/١٤١٣هـ)

ملخص البحث. اهتم النحاة العرب من لدن سيبويه بمعرفة المعاني التي يفيدها الفعل في مبانيه المختلفة خصوصًا المزيدة منها. ومن ذلك معنى المطاوَعة الذي يرد في كتب النحو والصرف في باب الحديث عن معاني صيغ الأفعال. ولا تزال كتب الصرف المحدثة تسير على النسق نفسه عارضة صيغ الفعل ومعانيها. ومن المعاني التي استوقفت الباحث معنى «المطاوعة» الذي لم يتصدَّ له أحد من المحدثين على نحوٍ يُجلِّيه على حدِّ علم الباحث، بل اكتفتْ مؤلفاتهم بترديد ما يقوله الأولون في هذا الشأن. ويسعى البحثُ لاستجلاء مفهوم المطاوعة كما تصوَّره النحاة والصرفيون، ومن ثَمَّ يقف عند الأوزان التي تدل على المطاوعة مع مناقشة ما هو محلّ نقاشٍ والتمثيل لكلٍ.

أولًا: مقدمة

يرد ذكرُ مفهوم المطاوعة في كتب النحو والصرف في باب الحديث عن معاني صيغ الأفعال على نحو خاص: ذلك أن النحاة من لدن سيبويه اهتموا بالمعاني المستفادة من الفعل بمبانيه المختلفة، خصوصًا المزيدة منها حتى أكثرَ بعضُ المتأخرين من النحاة من إضافة معانٍ محتملة لتلك الصيغ واختلفوا في تفاصيل تلك المعاني وتطبيقها — كما هو مُنتظَر — فمُقِلّ

ومُكْثِر. ولا تزال كتب الصرف تسير على النسق نفسه عارضة صيغ الفعل ومعانيها.⁽¹⁾

من معاني صيغ الأفعال التي استوقفتني معنى «المطاوَعة.» وقد بحثتُ فلم أجد أحدًا من المحدثين كتب عنه على نحو يُجلِّيه، وإنما وجدت كتب المحدَثين تردد ما يقوله الأولون في هذا الشأن. وأشارت إليه بعض كتب اللغة المُحْدَثة بوصفه صيغة حلَّتْ في بعض اللهجات العربية محل صيغة المبني للمجهول، فنسمع من العرب من يقول في كلامه: انْضَرَب وانْفَهَمَ بدلاً من ضُرِبَ وفُهِمَ.⁽²⁾ وهذه الحال الأخيرة ليست موضعَ اهتمام هذا البحث، إلا أنها قد تؤثر في إجازة الباحثِ لصيغٍ فعلية لا تُقرّها الفصحى بناءً على أُلفة تلك الصيغ في لهجته.

وسيكون جلُّ جهدي في هذا البحث موجهًا نحو استجلاء مفهوم (المطاوعة) كما تصوَّره النحاة والصرفيون عارضًا لأقوال المحدَثين: المعترض أو المؤيد ما كان في ذلك جلاء للصورة. ومن ثَمَّ أقف عند الأوزان التي تدل على المطاوعة مع بيان مواقف العلماء من كلٍ بإذن الله.

ثانيًا: مفهوم المطاوعة

أول من ذكر مفهوم «المطاوعة» هو سيبويه (ت ١٨٠هـ) في قوله: «هذا باب ما طَاوَعَ الذي فِعْلُه فَعَلَ، وهو يكون على انفعلَ وافْتَعَل.»⁽³⁾ وأشار سيبويه بعد ذلك إلى أوزان

---

(١) انظر مثلاً: أحمد الحَمَلاوي، *شَذَا العَرْف في فن الصرف*، ط١٦ (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م)، ص٤٢؛ ومصطفى الغلاييني، *جامع الدروس العربية* (صيدا: المكتبة العصرية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، جـ١، ص ص٢١٨-٢٢٥؛ فتحي الدجني، *في الصرف العربي* (الكويت: مكتبة الفلاح، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، ص ص٧١-٩٩؛ عبده الراجحي، *التطبيق الصرفي* (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٩م)، ص ص٣٠-٤٣.

(٢) انظر مثلاً: رمضان عبدالتواب، *فصول في فقه العربية*، ط٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٠م)، ص ص٤٩، ١٩٣-٢٢٦.

(٣) سيبويه، *الكتاب*، تحقيق عبدالسلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، د.ت.)، جـ٤، ص٦٥.

أثر للمطاوَعة في الأوزان التي ذكروها. وقد قام الخيال الصرفي في هذه المسأة بدور كبير. ونحن لم نجد عربيًا فصيحًا استعمل في كلامه جملة (كسرتُ العُودَ فانكسر).»

ولم يُجز جواد استعمال (تَعرَّض لكذا)، وإنما يقال — عنده — عُرِّضَ لكذا، بالبناء للمجهول، وقد تتبع صبحي البصام هذه المقولة ناقضًا ما ذهب إليه ذلك العالِمُ مؤيدًا نقضه بنصوص خاتمًا «أن مطاوَعة الفعل [تعرَّض] ليست حديث خرافة، ومما جاء منها على وزن (تفعَّل).. تأكَّد وتحيَّر وتوفَّق وتفهَّم وتعلَّم، تقول: أكَّدتُ الأمرَ فتأكَّد، وحيَّرتُ فلانًا فَتحيَّر، ووفَّقه الله فتوَفَّق.»(١١)

ولم يكن موقفُ جوادٍ نفسه حيال المطاوعة مُتَّسِقًا على طريقة واحدة، فهو يَعدُّها «خرافة عجيبة» فيما سبق، ووجدتُه في مكان آخرَ يحتج لصحة الفعل (انعكف) في سياق رده على تخطئة أسعد داغر لهذا الاستعمال، فيقول: «وانعكف مُطاوِع «عكفه»؛ يقال: عكفه فانعكف، وزجره فانزجر، وخدعه فانخدع.. وما يصعب استقصاؤه على شرط أن القياس قبول الأثر.»(١٢) وما قاله عن «قبول الأثر» هو ما يتردد في تعريفات المطاوعة كما ورد في طرفٍ مما ذكرنا.

ولاشك أن قولَ النحاة والصرفيين (كسرتُه فانكسر) ونحوَه إنما يُراد به التمثيل والتعليم، وليس المراد به وروده على هذه الطريقة دائمًا في العربية. بل إن غالبه لا يَرد على هذا النحو مطلقًا. وانتبه لهذا الأمر غيرُ واحد، منهم ابن الحاجب الذي يقول: «وقد يُتكلَّم بالمطاوِع وإن لم يكن معه ما هو مُطاوِع له كقولك انكسر الإناء، ولا يلزم ذِكْرُ ما هو مُطاوِعٌ له معه وإنما يلزم... أن يكونَ له فِعْلٌ متعدٍّ المُطاوِعُ أَثَرُهُ.»(١٣)

وهنالك من الشواهد ما يؤَيد اتجاهَ النحاة والصرفيين في مسألة المطاوَعة وينقض موقفَ النافين لوجود هذه الظاهرة. ولم أَقم باستقصاء الشواهد لكنني وقعتُ على شيءٍ من مشهور الكلام؛ من ذلك قولُ الراجز أَبي النَّجم العِجْلي:(١٤)

---

(١١) البصام، *الاستدراك*، ص٢٢.

(١٢) حمادي، *حركة التصحيح*، ص٢٥٦.

(١٣) ابن الحاجب، *الإيضاح*، جـ٢، ص١٢٠.

(١٤) حنا جميل حداد، *معجم الشواهد النحوية الشعرية* (الرياض: دار العلوم، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ص ص٢٠٨، ٧٢٥.

لَو عُصرَ مِنْهُ الْبَانُ والمِسْكُ انْعَصَرْ

وقولُ العَجَّاج: (١٥)

قَدْ جَبرَ الدِّينَ الإلَهُ فَجَبَرْ

وقولُ آخرَ: (١٦)

كالكَلْبِ إنْ قُلْتَ لَهُ: اخْسَأ انْخَسَأْ

وقَوْلُ المَنَخَّل اليَشكُري: (٧)

فَدَفَعْتُها فَتَدافعتْ مَشْيَ القَطاةِ إلى الغَدير

فالأفعال (انعصرَ وجَبَر وانخَسأ وتدافَع) جاءت مطاوعةً لما قبلها في السياقات المذكورة بها لا يدَعُ مجالاً للشك.

يضاف إلى ما سبق أن المطاوعةَ لا تقتصر على اللغة العربية بل هي ظاهرة تشاركها فيها اللغاتُ السامية كالعبرية والآرامية على اختلافٍ بينها في الصيغ الفعلية المستخدمة، لكن العربية فيها صيغ للمطاوعة بزيادة النون: (انفعل)، وبزيادة التاء: (افتعلَ، وتَفعَّلَ، وتَفاعَلَ . . .) وغيرها مما سنعرض له. (١٨) فالظاهرة إذن ليست من اختراع النحاة، بل ذاتُ وجود حقيقي في الاستعمال اللغوي، لكن النحاة ربما بالغوا في التدقيق فيها وتَعميمها.

ويَستعمل بعضُ المُحدثين مصطلحَ (الانعكاسية) بدلاً من (المطاوَعة) تأثرًا بالمصطلح المستخدَم في الدراسات اللغوية الغربية لوصف هذه الظاهرة (وهو

---

(١٥) *ديوان العَجَّاج*، رواية عبدالملك بن قريب الأصمعي، تحقيق عزة حسن (دمشق: مكتبة دار الشروق، ١٩٧١م)، ص٤.

(١٦) رضي الدين حسن الصَّغاني، «كتاب الانفعال،» تحقيق السيد أحمد خان، *مجلة الدراسات الإسلامية* (إسلام آباد - باكستان)، م٤، ع٤، (١٩٧٤م)، ص ص٥٧-٧٣؛ وم٥، ع٢ (١٩٧٥م)، ص ص٥٩-٦٧؛ وم٦، ع٣ (١٩٧٦م)، ص ص٥٣-٧٦، مادة (خسأ).

(١٧) أبو تمام حبيب بن أوس، *الحَماسة*، تحقيق عبدالرحمن عسيلان (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م)، جـ١، ص٢٧٨.

(١٨) كارل بروكلمان، *فقه اللغات السامية*، ترجمة رمضان عبدالتواب (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م)، ص ص١٠٩-١١٢؛ رمضان عبدالتواب، *فصول في فقه العربية*، ط٢ (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٠م)، ص٤٩.

reflexive) . (١٩) وعلى الرغم من أنه لامُشَاحَّةَ في الاصطلاح فإن استعمال المصطلح السائد ذي الجذور التاريخية القديمة (وهو المُطاوَعة) أَوْلَى من العدول إلى مصطلح جديد لا حاجةَ إليه .

ومما ينبغي لنا بيانهُ هاهنا أن مصطلحَ (المطاوَعة) ليس قرينًا لمصطلح (اللُّزُوم) وإن تطابقًا أَحيانًا؛ ذلك أَن الفعل المطاوع يجيء لازمًا ومتعديًا كما سنرى في دراستنا لصيغه. وأَقدمُ مصدر أشار إلى مجيء الفعل المطاوع لازمًا ومتعديًّا هو سيبويه في الباب الذي عقده لذلك وقد سبقت الإشارة إليه. ولاشك أن أشهر صيغ المطاوعة هي التي تجيء لازمة كـ (انفعل) .

وهناك نوع آخر من المطاوَعة أشار إليه سيبويه دون أن يُسمِّيَه في قوله : «وربما اسْتُغْنِيَ عن انفعل في هذا الباب فلم يُستعمل، وذلك قولهم : طردتُه فذَهب، ولا يقولون : فانْطَرَد ولا فاطَّرَد، يعني أنهم استغنوا عن لفظِه بلفظِ غيره إذْ كان في معناه . »(٢٠) ويمكن أن يُسمى هذا النـوعُ «المُـطَاوَعةَ المُعجميةَ»، إذ هي قائمة على المطاوعة بين لفظين مختلفين مَبنىً، وليست كالنوع الآخر (المطاوَعة الصرفية) التي تقوم على مشاركةٍ في المبنى الواحدِ الأصليِّ. ومن أمثلة المطاوعة المعجمية : أعطيتُه فأَخذ، وكلَّمْتُه فاستمع، وأَمرتُه فأطاع (ويجوز: أَمَرْتُه فَأْتَمَر). وسوف نخصص الصفحات الآتية لدراسة أبنية المطاوعة الصرفية .

ثالثًا: أَبنية المُطاوَعة

إذا تتبَّعنا كتب النحو والصرف وجدنا أن معظم أوزان الفعل المجرَّد والمزيد تدل في سياقات معينة على المطاوعة، سواء المتعدي واللازم، إذ إن قبول الأثر وارد في الاثنين . وفي الإمكان قسمة تلك الأوزان التي للمطاوعة إلى قسمين :

القسم الأول: الأوزان الأساسية، وهي تشمل : انْفَعَلَ ، وافْعَنْلَلَ وافْعَنْلَى، وقد جعلناها «أساسية» لأنها لا تخرج عن المطاوعة إلى غيرها .

القسم الثـاني: الأوزان الثانوية، وهي تشمل : فَعِلَ (مفتوح العين ومكسورها)،

---

(١٩) بروكلمان، فقه، ص١١٠ .

(٢٠) سيبويه، *الكتاب*، جـ٣، ص٦٦ .

وأَفْعَلَ، وافْتَعَلَ، وتَفاعَلَ، وتَفَعَّلَ، واسْتَفْعَلَ، وتَفعْلَلَ وملحقاته. ولهذه الأوزان دلالات أخرى من بينها «المطاوعة» لكن ورودَها دالةً على المطاوعة ثانويٌ فيها.

وسوف ندرس فيما يأتي كل وزن وما يطاوِعه من أَفعال، وما على اشتقاقه من قيودٍ صوتية أو معنوية متى كان ذلك.

القسم الأول: الأوزان الأساسية للمُطاوَعة

(١) انْفَعَلَ

هذا هو الوزنُ الرئيسُ في الباب، وقد أفرده اللغوي الصَّغَاني (ت ٦٥٠هـ) بمؤلف مستقل عنوانه *الانفعال* جمع فيه ما ورد عن العرب في الباب؛ فهو يقول: «وقلَّ ما يَشذّ عن كتابي هذا مما استعملَتْه العربُ من هذا الباب بمشيئة الله وعونه، ولا يخرج عنه من ذلك إلا ما استحدثه المولَّدون كقولهم: انحفظَ وانقرأَ وانكتب وأَمثال ذلك مما لا يُعْتَدُّ بوجوده ولا يُعْبَأُ بِكوْنِهِ.»(٢١) وسوف نقف عند هذه الصيغة ونستجلي حالها بعون الله.

تتميز صيغةُ (انْفَعَلَ) بلزومها معنى المطاوعة، ولا تكاد تخرج عنه إلا للدلالة على حدثٍ مُجرَّدٍ وفاقًا لما ذهب إليه سيبويه حيث قال: «انجرد ليس للمطاوعة إنما هي كفعلتُ، كما أن افتقر كضَعُف.»(٢٢) وهو يشير إلى أنه لا ثلاثيَّ مطاوعًا لـ (انجرد) كما أنه لا ثلاثيَّ مجردًا يقابل (افتقر)، فلا يقال: جَرَدتُه فانجرد، وإنما ورد (جَرَّدته) بتضعيف الراء بمعنى (عَرِيَّته).(٢٣) وصيغة (انفعل) هذه أيضًا لازمة أبدًا فهي لا تتعدَّى إلى مفعول به.

ويُشترط لصياغة (انْفَعَلَ) عدةُ شروط أمكننا استخلاصها من كتب النحو والصرف، نسوقها هاهنا ثم نُتبعها مناقشةً لكلٍ:(٢٤)

---

(٢١) الصغاني، «كتاب الانفعال،» *مجلة الدراسات الإسلامية*، مج٤، ع٤ (١٩٧٤م)، ص ص٥٧-٥٨.

(٢٢) سيبويه، *الكتاب*، جـ٣، ص١١٦.

(٢٣) ابن منظور، *لسان العرب* (بيروت: دار صادر، د. ت.)، مادة (جرد).

(٢٤) سيبويه، *الكتاب*، جـ٤، ص ص٦٥-٦٧؛ الأستراباذي، *شرح الشافية*، جـ١، ص١٠٨؛ المبرد، *المقتضَب*، جـ٢، ص١٠٤؛ وأبو حيان الأندلسي، *ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب*، =

(١) أن يكونَ له فعل ثلاثي مجرَّد متعدٍ كما في قولنا: انقطع، وانقلب؛ فلكلٍ منهما فعل ثلاثي متعدٍ هو: (قَطَعَ) للأول و(قَلَبَ) للثاني. . وهكذا فيما كان على هذا الوزن.

(٢) أن يكونَ ذلك الفعلُ دالًّا على عِلاج، أي حركة وحَدَث حسي؛ فلا يصاغ مما كانت دلالته معنوية محضة كالفَهْم والعِلْم.

(٣) ألا يكونَ فاءُ الفعل راءً أو لامًا أو ميمًا أو نونًا أو واوًا (مجموعة في: وَلْنَمُرّ). وسنقف عندما كان أوله ميما كمنع، ونبين حاله فيما بعد.

ونشرع في مناقشة تلك الشروط وبيان ما فيها من تفصيلات بإذن الله.

فأما من حيث صياغةُ (انفعل) من ثلاثي متعدٍ فإن هذا هو الغالب فيه، وقد ورد في القرآن الكريم على هذا النحو كثيرًا؛ من ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾، سورة البقرة، آية ٦٠؛ وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُواْۚ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم بِأَنَّهُمۡ قَوۡمٞ لَّا يَفۡقَهُونَ﴾، سورة التوبة، آية ١٢٧؛ وقوله تعالى: ﴿فَكَانَتۡ هَبَآءٗ مُّنۢبَثّٗا﴾، سورة الواقعة، آية ٦.⁽²⁵⁾ فالأفعال الثلاثية المجردة لهذه الكلمات هي: (فَجَرَ، وصَرَفَ، وبَثَّ)، وكلها أفعال متعدية.

وقد وردت أمثلة قليلة صيغت فيها (انفعل) من لازم، من ذلك القراءة الشاذة (لَوْ يجدون ملجأً أو مَغاراتٍ أو مُنْدخَلًا) بدلًا من (مُدَّخَلًا)⁽²⁶⁾ ومنه قولُ يَزيدَ بنِ الحَكَمِ الثقفيِّ (ت حوالي ١٠٥هـ):⁽²⁷⁾

= تحقيق مصطفى أحمد النَّحاس، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، جـ١، ص ص٨٥-٨٦.

(٢٥) انظر: عبدالخالق عُضيمة، *دراسات لأسلوب القرآن الكريم* (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٩٣/١٩٧٣م)، القسم٢، جـ١، ص ص٤٧٦-٤٨٤.

(٢٦) أبو حيان محمد بن يوسف، *البحر المحيط* (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٢٨هـ/١٩١٠م)، جـ٥، ص٥٥.

(٢٧) عبدالقادر البغدادي، *خزانة الأدب*، تحقيق عبدالسلام محمد هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م)، جـ٣، ص١٣٣؛ جـ٥، ص٣٤٤؛ حداد، معجم، ص ص١٨٤، ٦٨٩.

فَلَمْ يُغْـوِني رَبِّي فَكَيْفَ اصْطِحَـابُنـا   وَرَأْسُـكَ في الأَغْـوَى مِنَ الغَيِّ مُنْغَـوِي
وكَـمْ مَوْطِـنٍ لَولايَ طِحْـتَ كما هَوَى   بأَجـرامِـهِ مِنْ قُلَّة الـنِّـيقِ مُنْهَـوِي

فاسمَا الفاعل (منغوي ومنهوي) مشتقان من (انغوى وانهوى) وفعلاهما المجرَّدَان ليسا متعديين (أي: غَوَى وهَوَى). وقد اختلفت آراء العلماء حيالَ هذين وأمثالهما؛ منهم من عدَّهمـا لغـير مطاوعـة فجعل (انغوى، وانهوى) رَديفَين لـ (غَوَى، وهَوَى)، ومن هؤلاء الجوهري في *الصِّحَاح*.(٢٨) وقد رأينا من قبلُ أن سيبويه أشار إلى شيء من هذا في (انجرد). وجعل الفارسيُّ ذلك ضرورة من ضرورات الشعر.(٢٩)

ومن العلماء مَن عَدَّ تلك الأمثلةَ مُطاوِعة لأفعال مزيدة، قال ابن عصفور: «ويجوز عنـدي أَن يكـون (مُنْغَـوٍ) و(مُنْهَوٍ) مطاوعِين لـ (أَغويته) و(أَهويته)، فيكون مثل أَدخلتُه فاندخل، وأَطلقتُه فانطلق. ولا يكونان على هذا شاذين.»(٣٠) ومن الأفعال التي تترجَّح بين اللزوم والتعدي (هَبَطَ) الذي ورد في حديثِ عائشةَ رضي الله عنها في حجة الوداع قالت: «فلقيته مُصْعِداً على أهل مكةَ وأنا مُنهبطةٌ، أو أَنا مُصْعِدَةٌ وهو مُنهبطٌ.»(٣١)

أما اشتقاق (انفعل) من «أفعالٍ دالةٍ على علاج» فهو الكثير، ولذا أجاز بعضهم أن يقـال «انقـال» من القـول لأنـه حركة وعلاج، ولم يُجز «انعدم وانصاع وانشغل»، وعدَّه خطأً.(٣٢) وليس المقصود بذلك إطلاق اشتقاقه من كل فعل دال على علاج، لكن ذلك

---

(٢٨) إسماعيل بن حماد الجوهري، *الصِّحاح*، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، ط٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، مادة (هوى)، جـ٦، ص٢٥٣٨؛ البغدادي، *خزانة الأدب*، جـ٥، ص٣٤٤.

(٢٩) ابن جني، *المنصف*، جـ١، ص١٩٢.

(٣٠) ابن عصفور، *الممتع*، جـ١، ص١٩٢.

(٣١) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح *البخاري*، تحقيق محمود النواوي وآخرين (الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ١٤٠٤هـ)، كتاب الحج: باب إذا حاضت المرأة بعد ما أفاضت، جـ٢، ص١٥٠.

(٣٢) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، *المُفصَّل* (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٣٢٣هـ)، ص٢٨١؛ ابن يَعيش، شرح *الملوكي في التصريف*، تحقيق فخر الدين قَباوة (حلب: المكتبة العربية، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م)، ص٨٠؛ موفق الدين يعيش بن علي بن يَعيش، شرح *المفصل* (بيروت: =

يخضع للذوق والاستعمال كما هو الحال مع صيغ الفعل المزيد كلها. وقد فَطِن إلى هذا الأمر سيبويه مبكِّرًا فقال: «وربما استغنى عن انفعل في هذا الباب فلم يُستعمَل، وذلك قولهم: طردتُه فذهب. ولا يقولون: فانْطَرَد ولا فاطَّرَد؛ يعني أنهم استغنوا عن لفظه بلفظ غيره إذ كان في معناه.»(٣٣)

وكان اشتقاق فِعْلٍ على هذه الصيغة مَثارَ جَدَلٍ بين لُغَوِيَّيْنِ في العصر الحديث: فقد خطَّأَ أسعدُ داغر استعمال «انعكف،» وردَّ عليه مصطفى جوادُ مجيزاً ذلك بناءً على القاعدة العامة التي مدارها على التأثير والتأثر.(٣٤) وهذا نراه متجليًّا في استعمالنا الحديث؛ فما زلنا نَنفِرُ من نحو (انضرب وانكتب وانقرأ) على الرغم من أن أفعالها ثلاثيةٌ متعدية دالة على علاج.

أما اشتراط ألا يكونَ فاءُ الفعل راءً أو لامًا أو ميمًا أو نونًا أو واوًا، فصحيح إلا فيما كانت فاؤه ميما نحو: مَحَا ومَسَخَ ومَسَّ؛ إذ وردتْ عن العرب شواهدُ كثيرة صاغوا فيها (انفعل) مما أوله ميم. فالصَّغاني في مواطنَ متفرقة من كتابه أورد كلمات منها: انْمَسَخَ وانْمَلَزَ، وانْمَلَسَ وانْمَسَّ وانْمَلَصَ وانْمَلَعَ وانْمَهَكَ وانْمَجَّ، وانْمَاثَ وانْمَازَ وانْمَحَى. ومن ذلك أيضًا قولُ الشاعر:(٣٥)

أَأَمَّحَط السَّهْمُ لإرهاقِ الضَّرَرْ   أَم ذاكَ مِنْ سُوءِ احتيالٍ ونَظَرْ؟

وقولُ سُويد بن أبي كاهل اليَشكُري:(٣٦)

سَاكِنُ القَفْرِ أَخُو دَوِّيَّةٍ   فإذا ما آنَسَ الصَّوْتَ امَّصَعْ

والأمثلة كثيرة في هذا البابَ وليس المقام مقام حصر. ولذا فالصواب إخراجُ الميم والاقتصار

= عالم الكتب، د.ت.)، جـ٢، ص١٣١؛ أسعد خليل داغر، *تذكرة الكاتب* (بيروت: دار الرائد العربي، د.ت.)، ص١١٣.

(٣٣) سيبويه، *الكتاب*، جـ٤، ص٦٦.

(٣٤) نقلاً عن: حمادي، *حركة التصحيح اللغوي*، ص٢٥٦.

(٣٥) المفضَّل بن سَلَمة، *الفَاخِر*، تحقيق عبدالعليم الطحاوي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م)، ص٩٢.

(٣٦) المفضَّل الضبى، *المفضَّليات*، تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون (القاهرة: دار المعارف، د.ت.)، ص١٩٧.

على الحروف الأربعة المجموعة في: (وَلْنَر) على الرغم من شهرةِ تلك المقولة الأولى والتسليم بها عند العلماء، حتى إن مجمع اللغة العربية في القاهرة قد أجاز اشتقاق (انفعل) من كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية ما لم تكن فاؤه أحد أحرف (ولنمر). ⁽³⁷⁾ وإدخال الميم ضمن هذه الحروف ينقضه الاستعمال.

ولا يعني ذلك أن (انفعل) يُشْتَق من كل ما أوله ميم، بل المعيار الأساسي هو القَبول؛ إذ إننا لا نجد أحدًا يقول: انْمنع ولا انْملأَ على رغم توافر شروط الاشتقاق المشار إليها سلفًا، وإنما يقال: امتنع وامتلأ. وفي هذا الأمر يستوي ما فاؤه ميم وما فاؤه حرف آخر غير الحروف الخمسة المستثناة.

يضاف إلى ما سبق من أمثلة أنه قد وردت الرواية عن الخليل بن أحمد باشتقاق (انفعل) من (وجِلَ) فيقال: اوَّجَل — بتشديد الواو — وكذلك وردت الرواية عن العرب: رأيت/ ارَّأى ولَجِزَ/ الجَّزَ. ⁽³⁸⁾ ولم أعثر على شاهد يَعضِد ما ذهب إليه الخليل رحمه الله، ولعله قاسه للتعليم منبهًا إلى ما في الكلمة من إدغام.

افْعَنْلَلَ وافْعَنْلَى

وزن الفعل (افْعَنْلَلَ) يكون رباعيًّا مزيدًا بحرفين، ويكون مُلْحَقًا به، وهو في كلا الأمرين لازِم. فالرباعي المزيد بحرفين نحو: احْرَنْجَمَ (مجرَّده: حَرْجَم) وافرنقع (مجرده: فَرْقَع) واخرنطم (مجرَّده: خَرْطَم). ومما يلحق بـ (افعنلل) من الثلاثي: اقعنسس واسحنكك، حيث الحرفان الأخيران من جنس واحد. ⁽³⁹⁾

وقد ورد (افْعَنْلَلَ) في قراءة شاذة منسوبة لعبدالله بن مسعود رضي الله عنه: (حَتَّى إذا افْرنْقعَ عن قُلوبِهِمْ) بدلاً من (حَتَّى إذا فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ). ⁽⁴⁰⁾ ولعل مما شهر هذا الفعلَ

---

(٣٧) مجلة مجمع *اللغة العربية*، جـ١ (١٣٥٣هـ/١٩٣٤م)، ص٣٦.

(٣٨) ابن جني، *المُنصف*، جـ١، ص٧٣.

(٣٩) انظر: أبو بكر بن دُريد، *جمهرة اللغة*، تحقيق سالم كرنكو (بيروت: دار صادر ـ صورة عن الطبعة الأولى عام ١٣٤٤هـ)، جـ٣، ص ص٣٩٩-٤٠١ (باب ما جاء على مفعنلل ومفعلل). واحرنجم: اجتمع، وافرنقع: تفرق، واخرنطم: استكبر، اقعنسس: تقاعس، اسحنكك: اشتد سواده. وانظر: سيبويه، *الكتاب*، جـ٤، ص٧٦.

(٤٠) عضيمة، *دراسات*، قسم ٢، جـ١، ص ص٦٦٣-٦٦٤.

بين الناس القولَ المنسوب إلى أبي عَلقمةَ النحوي النُّميري مخاطبًا الناسَ حين اجتمعوا عليه: «ما لكم تَكَأْكأتم عليَّ كما تَتَكَأْكَؤُونَ على ذِي جِنَّةٍ. افْرَنْقِعُوا عَنِّي!،» أي تفرقوا عني. (٤١)

أما (افْعَنْلَى) فهو مُلحَق بالرباعي، إذ الألف المقصورة في آخره للإلحاق. ومن أمثلته: اسْلَنْقَى (أي استلقى) واحبنطى (أي عظُم بطنُه، أو غَضِبَ). ومُثُلُهُ قليلةٌ، إذ هو نَزْر الاستعمال، ومنه الحديث النبوي: «إنَّ السِّقْطَ لَيَظَل مُحْبَنْطِيًا على بابِ الجنة». (٤٢)

وكلتا الصيغتين (افعنلل وافعنلى) تفيدُ المطاوَعة، إذ هما في الرباعي وما ألحِقَ به كـ (انفعل) في الثلاثي، كما تنص على ذلك معظم المصادر. (٤٣) ولم أجد في تلك الكتب أمثلة صريحة على استعمالها في المطاوعة على الرغم من نص مؤلفيها على ما ذكرنا. ولم أقدِر على بلوغ شيء من ذلك في المصادر الأخرى كالمجموعات الشعرية والمعاجم، وإنما تجيء الأمثلةُ مُفرَدة لا سياقَ يؤكّد دلالتَها على المطاوَعة.

القسم الثاني: الأوزان الثانوية في المطاوعة

يشمل هذا القسم الأوزان الآتية:

١ ـ فَعَل

يطاوع الفعلُ الثلاثيُّ المجردُ آخَرَ من جنسه، ويطاوِع مزيدًا؛ من أحواله الصور الآتية:

ا ـ مطاوَعة (فَعَلَ) اللازم لـ (فَعَلَ) المتعدي، كما في مطلع أرجوزة العجاج:

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإلهُ فَجَبَرْ

فالفعل الثاني (جَبَر) مطاوِع للأول، قال الأصمعي: «تقول قد جبر الله الدِّينَ فهو يَجْبُره، وجَبَرَ الدِّينُ أيضًا إذا فَعَلَ الدينُ ذلك فانجبرَ. ويقال: فانجبر، وجَبَرَ، وجَبَرَ مِثْلُها.»(٤٤)

---

(٤١) ياقوت الحموي، معجم *الأدباء*، تحقيق أحمد الرفاعي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.)، جـ١٢، ص٢٠٨.

(٤٢) ابن دريد، *الجمهرة*، جـ٣، ص٤٠٠؛ ابن منظور، *اللسان* (حبط).

(٤٣) ابن السّراج، *الأصول*، جـ٣، ص ص١٣٨، ٢٢٩؛ ابن يعيش، شرح *المفصل*، جـ٧، ص١٦٢.

وورد في القرآن الكريم طائفةٌ من مِثل هذا الفعل متعدية في موطن ولازمة في آخر كدَخَل ورَجَع ووَقف، ولنضربْ مثالاً على (رَجَع)؛ فقد جاء لازمًا في قوله تعالى: ﴿يَعۡتَذِرُونَ إِلَيۡكُمۡ إِذَا رَجَعۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡۚ﴾ سورة التوبة، آية ٩٤؛ ومتعديًا في قوله: ﴿فَرَجَعۡنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ﴾، سورة طه، آية ٤٠؛ و﴿فَٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ هَلۡ تَرَىٰ مِن فُطُورٖ﴾، سورة الملك، آية ٣.(٤٥)

ويصح قياسًا على ما سبق أن يقال: وقَفتُه فوقَف، ورجْعتُه فرجع، وذلك في كل فعلٍ ثلاثي يجيء لازمًا ومتعديًّا في آن معًا.

ب ـ مُطاوَعة فَعِلَ (بكسر العين) لفَعَلَ، كقولهم: جَدَعه (بفتح الدال) فجَدِعَ (بكسر الدال) وثَلَمه فثَلِم، وثَرَمه فثَرِم.(٤٦)

جـ ـ مطاوعة فَعِلَ (بفتح العين وكسرها) لأَفْعل، كقولهم: أدخلتُه فدخَل، وأخرجْتُه فخَرَج.(٤٧) ومنه قولنا: أوقفته فوقَف، وأرجعته فرجع، وأَنساه فنسي، وأَسمعَه فسمِع. ومما يشهد له قول العجاج:(٤٨)

فَما وَنَى مُحمدٌ مُذْ أَنْ غَفَرْ
لَهُ الإِلَهُ ما مَضَى ومَا غَبَرْ
أَنْ أَظهَرَ الدِّينَ بِهِ حتَّى ظَهَرْ

د ـ مُطاوَعة فَعَلَ لفَعَّل، ومنه قول العجاج في أُرجوزته:(٤٩)

وَلاحتِ الحَرْبُ الوُجُوهَ والسُّرَرْ
وضَمَّرَتْ مَنْ كانَ حُرًّا فَضَمَرْ

---

(٤٥) انظر: عضيمة، *دراسات*، قسم ٣، جـ٢، ص ص٢٧٥-٢٩٢.

(٤٦) جلال الدين لسيوطي، *همع الهوامع*، تحقيق عبدالعال سالم مكرم (الكويت: دار البحوث العلمية، ١٤٠٠هـ)، جـ٦، ص٢١.

(٤٧) سيبويه، *الكتاب*، جـ٤، ص٦٥؛ المبرد، *المقتضب*، جـ٢، ص١٠٤.

(٤٨) *ديوان العجاج*، ص٨.

هـ - مُطاوَعة فَعَلَ لاستفعل، كقولهم: استنطقَه فنطَق، واستكتمْتُه فكتَم، واستخرجَهُ فخرَج. (٥٠)

٢ - أَفْعَلَ

دلالةُ هذا الوزن على المطاوعة محلُّ خلاف؛ وممن ذهب إلى أنها للصَّيْرُورة لا للمُطاوَعة الزَّمَخْشَريُ والرَّضيُ. فقد قال الرضي: «ومنه [أي مما يدل على الصيرورة] أَكَبَّ، أي صار يُكَبُّ، وقولهم: أَكَبَّ مُطَاوِعُ كَبَّ تَدْريسٌ [أي تمرينٌ للطلاب] لأن القياسَ كونُ أَفعل لتعدية فَعَلَ لا لمطاوَعته.»(٥١) ويُقصد بالصيرورة هنا أن يصبح ما هو فاعلُ (أَفْعَلَ) صاحبَ شيءٍ كأَلحَمَ زيدٌ أي صار صاحبَ لَحْمٍ، وأَجْرَبَ البعيرُ أي صار ذا جَرَبٍ.

وللمطاوعة في هذا الوزن — على مذهب المُجيزين — صور هي:

ا - مُطاوَعته لفَعَل، كقولهم: قَشَعتِ الريحُ السحابَ فأَقشَع (ويجوز: انقشع)، وكَبَبْتُه فأَكَبَّ (ويجوز أيضًا: انكبَّ)، (٥٢) وقد ورد في القرآن الكريم اسمُ الفاعل من (أَكَبَّ) في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِۦٓ أَهْدَىٰٓ أَمَّن يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسْتَقِيمٖ﴾، سورة الملك، آية ٢٢.

ب - مُطَاوَعتُه لفَعَّل، كقولهم: بَشَّرتُه فأَبشَر، وفَطَّرته فأَفطَر. (٥٣)

جـ - مُطاوَعته لنفسه نحو أنرتُ المكانَ فأَنار، وأَضأته فأضاءَ.

٣ - افْتَعَلَ

يأتي هذا الوزن دالاًّ على المُطاوَعة في عدة هيئات:

أولاها: أن يكون بديلاً لـ (انفعل) متى كانت فاءُ الفعل أَحدَ حروف (وَلْنَرَ) التي

---

(٥٠) المبرد، *المقتضب*، جـ٢، ص١٠٦.

(٥١) الأستراباذي، شرح *الشافية*، جـ١، ص ص٨٨-٨٩، وهامش المحققين رقم (٣) [وما بين القوسين من عندي للتوضيح]؛ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، *الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل* (القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٤هـ)، جـ٤، ص١٣٩.

(٥٢) ابن الحاجب، *الإيضاح*، جـ٢، ص١٢٧.

(٥٣) ابن الحاجب، *الإيضاح*، جـ٢، ص١٢٧؛ الأستراباذي، شرح *الشافية*، جـ١، ص٩٢.

أُشِيرَ إليها سَلَفًا. ومن أمثلته: اتَّزَنَ واتَّضَح، والتَأم والْتَفَّ، وانْتَصَرَ وانْتَفَعَ، وارْتَفَعَ وارْتَمَى. أما إن كانت فاؤه ياءً (نحو يَقِظَ ويَسر ويَبِس) فإن الفعل المطاوِع منه — إن صح اشتقاقه — لا يجيء على (انفعل) ولا (افتعل)، بل على أوزانٍ أخرى كأيقظتُه فاستيقظ، ويسرته فتيسَّر أو استَيْسَرَ.

ثانيتها: أن يدلَّ على المطاوعة أصالةً دون نيابة ومن ذلك ما ذكره سيبويه وظل يتردد في كتب النحو والصرف من أنه يقال: «شويتُه فانشوى، وبعضهم يقول: فاشتوى، وغممتُه فاغتمَّ، وانغمَّ عربية.»(٥٤) ومثله: اجتمع، وافترق، وابتلَّ.

ولا يشترط في (افتعل) أن يكون الفعلُ الثلاثي دالاً على علاج كما هو الحال مع (انفعل)، وإنما يَرِدُ فيه الوجهان كما في (اشْتَوَى) و(اغْتَمَّ)، فالأول دال على علاج (أي حركة حسية)، والثاني ليس دالاً عليه.

ثالثتها: أن يُطاوِعَ (أَفْعَلَ) كأنصفتُه فانتصفَ، وأشعلتُ النارَ فاشتعلتْ. فالفعلان (انتصف واشتعل) مُطاوِعان للفعلين السابقين لكل منهما.

رابعتها: أن يُطاوِع (فَعَّل) كقرَّبته فاقتربَ، وسَوَّيتُه فاستَوَى وعَمَّمتُه فاعْتَمَّ.(٥٥) فالأفعال (اقترب واستوى واعتمَّ) مُطاوِعة للأفعال: (قَرَّب وسَوَّى وعَمَّم).

٤ ـ تَفَاعَلَ

يأتي هذا الوزن مُطاوِعا للأوزان الآتية:

١ ـ فَاعَلَ نحو: باعدتُه فتباعدَ، وآخيتهما فتآخيا، وناولته الشيءَ فتناولَه. ويكون لازمًا متعديًا. فمن أمثلة المتعدي تَناول وتَعاطَى. ومن أمثلة اللازم تَباعدَ وتآخَى، ومنه (تدافع) في قول المُنَخَّل السابق في روايةٍ لأبي الفرج:(٥٦)

دَافَعْتُها فَتَدافَعَتْ مَشْيَ القَطاةِ إلى الغَدِيرِ

---

(٥٤) سيبويه، *الكتاب*، جـ٤، ص٦٥.

(٥٥) السيوطي، *الهمع*، جـ٦، ص٢٦؛ أبو حيان، *الارتشاف*، جـ١، ص٨٤؛ الراجحي، *التطبيق الصرفي*، ص٣٧.

(٥٦) أبو الفرج الأصفهاني، *كتاب الأغاني*، تحقيق عبدالكريم العزباوي ومحمود غنيم (بيروت: مؤسسة جمال ـ مصورة عن طبعة دار الكتب في القاهرة)، جـ٢١، ص٣.

٢ ـ فَعَلَ: نحو دَفَعتُه فتدافَع (ويجوز اندفع)، ومنه بيت المنخَّل حسب رواية *الحماسة* [التعليقة ١٧].

٥ ـ تَفَعَّلَ

تجيء المطاوَعة في هذا الوزن على النحو الآتي:

ا ـ أن يكون مُطاوعًا لـ (فَعَّلَ) نحو: كسَّرتُه فتكسَّر، وقطَّعتُه فتقطَّع. وعدَّ مجمعُ اللغة العربية في القاهرة مُطاوَعة (تَفعَّلَ) لـ (فَعَّلَ) قياسية.(٥٧)

ويفترق عن (انفعل) في أنه يجيء متعديًا ولازمًا، لكن الغالب فيه هو اللزوم. فالمتعدي مثل: علَّمتُه الشيءَ فتعلَّمَه. ومن اللازم: نَبَّهتُه فتنبه، ومكَّنته فتمكَّن.

ومن شواهد المتعدي في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾، سورة إبراهيم، آية ١٧، إذ يَحْتمل (يَتجرَّعُ) أن يكون مطاوعًا لـ (جَرَّع). ومن شواهد اللازم قوله تعالى: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾، سورة البقرة، آية ٢٠٣، فالفِعلان اللازمان (تَعجَّل وتأخَّرَ) يحتملان أن يكونا مطاوعين لـ (عَجَّل وأخَّر).

ب ـ أن يكون مُطاوعا لـ (فَعَل) الثلاثي المجرد كجمَعتُه فتجمَّع. ويَحتمل أن يطاوع (تَجمَّعَ) كُلًّا مِنْ (جَمَّعَ) و(جَمَعَ).

جـ ـ أن يكون مُطاوِعا لـ (أَفْعَلَ) كأَبنْتُه، فَتبيَّنَ، وآلمتُه فتألَّم.

٦ ـ اسْتَفْعَلَ

يجيء (استفعل) مُطاوِعًا لـ (أَفْعَلَ) كما في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِٱلَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا۟ بِهِم مِّنْ خَلْفِهِمْ﴾، سورة آل عمران، آية ١٧٠؛ وقوله ﴿فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ﴾، سورة التوبة، آية ١١١، فالفعْلَ (اسْتَبْشَرَ) يجوز أن يكونَ مُطاوعًا لـ (أَبْشَرَ) «أي أبشَره الله، كقولهم أكانَهُ فاسْتكانَ، وأَشْلاَهُ فاسْتَشْلى، وأراحَه فاستراحَ.»(٥٨)

---

(٥٧) *مجلة المجمع*، م١، ص٣٦.

(٥٨) عضيمة، *دراسات*، قسم ٢، جـ١، ص ص٦٢٨-٦٢٩.

٧ ـ تَفَعْلَلَ وما أُلْحِقَ بِهِ

وزن (تَفَعْلَلَ) رباعي مزيد بالتاء، وهو في غالب أمره دال على المطاوعة؛ إذ يجيء مُطاوِعا لـ (فَعْلَلَ) كدحرجته فتَدَحْرَجَ، ، وبَعثرتُه فتبعثَر، وزَلزلَهُ فتَزَلزلَ. (٥٩)

ويتبعه في هذا الحكم ما أُلحِقَ به إن كان متعديًا، سواءً في ذلك ما كان على وزن (فَعْلَلَ) كجَلْبَبَه فتَجلببَ، أو (فَعْنَلَ) كقَلْنَسَهُ فتَقَلْنَسَ، أو (فَوْعَلَ) كجَوْرَبَه فتَجَوْرَبَ، أو (فَيْعَلَ) كبَيْطَرَ، أو (فَعْلَى) كسَلقاه فتَسَلَقَى.

رابعًا: خاتمة

نختم هذا البحث بالملاحظات الآتية:

الأولى: أن المطاوَعةَ مَعنًى حقيقيٌّ في اللغة العربية، وليس من أوهام النحاة والصرفيين، ولا هو حديثُ خرافة.

ثانيتها: أن هذا المعنى لا يقتصر على اللغة العربية، بل تشترك فيه اللغات السامية على اختلافٍ بينها في الصيغ المستعملة.

ثالثتها: أن الإقرار بهذا المعنى لا يَقتضي أن صِيَغَه قياسيةٌ في كل حال، بل لابد من توافر شروط لغوية (صوتية وصرفية ودلالية) لاشتقاقها، ولابد من قبولها في الاستعمال. وليس كل ما توافرت فيه الشروط مستساغًا. وحال هذه الصيغ هنا كحالها مع المعاني الأخرى المستفادة منها مجردة أو مزيدة.

رابعها: أن من اللهجات العربية ما استغنى بصيغة المطاوعة (انفعل) عن المبني للمجهول، وذلك مما يسوِّغ لبعض الكتاب اشتقاقَ أفعالٍ على هذه الصيغة مع أن الاستعمال الفصيح لا يُسيغه بناءً على المقاييس التي أشير إليها في موطنها.

---

(٥٩) سيبويه، *الكتاب*، جـ٣، ص٦٦.

Reflexivity (*al-muṭāwa ᶜa*): Its Meaning and Forms

Saleh S. Al-Wohaibi
Associate Professor, Arabic Department, College of Arts,
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. Arab grammarians since Sibawayhi (d. A.H. 180) were interested in deriving different meanings conveyed by verb forms. "Reflexivity" (*al-muṭāwa ᶜa*) was one of these meanings explored. This paper deals with this concept as it has been introduced in Arabic references of grammer and morphology. It looks into its meaning and dwells on verb forms attached to it, with examples and a discussion of various aspects related to the topic.